واقع النمـــو الحضـــــري و انعكاساته علي مدينة بني وليد

د . أحلام عبدالسلام أبوبكر ــ قسم الجغرافيا كلية الآداب ـ جامعة بني وليد

الملخّـــــــــص :

تعـدُّ دراســـة النمو الحضري لمدينة بنى وليد دراسة بالغة الأهمية، حيث يتم تسليط الضوء على النمو الحضري بالمدينة في الوقت الحالي ومقارنة بما كان عليه في السابق، ولمعرفة الاحتياجات اللازمة لنمو المدينة وتوسعها ، ولتلافي المشاكل التي تنجم عن زيادة عدد السكان واستخدامهم للأرض، والتعرف على التجاوزات في المخطط العام للمدينة، وفي المناطق السكنية، حيث المخالفات والاعتداءات على المناطق الخضراء والأرصفة، وكذلك التجاوزات في الاستخدامات الأخرى للأرض، في الأغراض التجارية و الخدمات، ويهدف هذا البحث إلى إلقاء نظرة عامة على النمو الحضري لمدينة بني وليد من حيث نشأتها وتطورها وتوسعها، والتركيب الداخلي لها، ثم نبذة عن تخطيط المدينة و استخدامات الأراض الحضرية.

المقدمـــــــة :

مدينة بني وليــد مرت منذ نشأتها بعدة مراحل تاريخية مهمة، وأُعدَّ لتطويرها العمراني عدة خطط إنمائية للمدينة، واتخذت الدولة عدة إجراءات كان لها الدور الكبير في تغيير شكل المدينة باعتبارها منطقة جدب للسكان حيث توسعت في الآونة الأخيرة عمرانيا عبر عدة مراحل مرت بها في عدة اتجاهات بوتيرة سريعة ، خاصة علي جانبي الوادي مستهلكة العقار الحضري و التعدي علي الأشرطة الخضراء ، مما كان له دور كبير ونتيجة حتمية لظهور عـــدة أنماط حضرية ميزت المجال الحضري للمدينة ، و كان لعامل الهجرة وتحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاستقرار، الدور البارز في تواجدها ونموها ، إضافة إلى عدم الأخذ بالاعتبارات البيئية في خطط التنمية أدّي إلى عدم وجود مرافق خاصة بجمع المخلفات، مما ساعد بصورة واضحة على ارتفاع نسبة التلوث في المدينة .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

زحفت الاستخدامات التجارية والصحية والتعليمية.. إلخ على الاستخدامات السكنية،

مما أدّى إلى ارتفاع أسعار الأراضي في هذه المدينة ارتفاعًا كبيرًا، وتم تغيير العديد من المساكن إلى محلات تجارية، أو إلى عيادات، أو إلى مدارس، أو ورش مختلفة، ومما دفعنا إلى طرح التساؤلات التالية و التي من خلالها نتعرف علي طبيعة هدا الموضوع ، وهي كالاتي :

1- ماهي أهم العوامل التي أسهمت في توسع النمو الحضري بالمدينة ؟

2- إلى أي مدى يكون النمو الحضري غير المدروس عاملا مؤثرًا على البيئة ؟ وماهي أهم الانعكاسات الناتجة عنه بالمدينة ؟

ـ الفرضيات :

1- يعتبر النمو الحضري ظاهرة أساسية في تنظيم و توجيه نمو المدينة و التأثير عليه

2 . توجد آثار سلبية واضحة للنمو الحضري على البيئة الحضرية للمدينة.

3 ـ هناك علاقة بين النمو الحضري وتدنيَّ مستوي الأداء البيئي لاستخدامات الأراضي في المدينة.

4- انخفاض الوعي البيئي للسكان له آثار سلبية على البيئة الحضرية في المدينة.

ـ أهــداف الدراسة :

1 ـ إثراء المكتبة بإضافة جهد إلى بقية الجهود المبذولة في هذا الإطار وذلك لعموم الفائدة.

2 ـ المساهمة في زيادة الوعي البيئي وضرورة المحافظة على البيئة في مدينة بني وليد.

3 ـ لفت انتباه الجهات المسئولة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلات البيئية في منطقة الدراسة وغيرها من المناطق المماثلة في ليبيا.

ـ أهمية الدراسة :

1- دراسة البيئة الجغرافية للمدينة .

2- إعطاء صورة عامة عن واقع النمو الحضري للمدينة .

3- أبــــرز أهم الانعكاسات السلبية للنمو الحضري و تأثيرها المباشر و غير المباشر علي المدينة .

ـ المناهج المستخدمة في الدراسة:

تطلبت طبيعة الدراسة ومعالجة موضوعها استخدام أكثر من منهج من أهمها:

ـ المنهج التاريخي تم استخدامه لدراسة مراحل تطور ونشأة المدينة، وفي المراحل التطوّرية لاستخدامات الأرض داخل المحلة العمرانية ، وما يترتب على هذا النمو من تغيُّر في التركيب الوظيفي للمدينة، وكذلك مراحل التخطيط في المدينة، وما أثرّت به على شكل المدينة، وعلى توزيع استخدامات الأراضي بها، بالإضافة إلى المنهج الوصفي حيث اهتـــم هذا المنهج بملاحظة الظاهرة موضوع البحث وتتبع وسرد البيانات والمعلومات الكافية حول المشكلة من خلال وصفها وتوزيعها الجغرافي، و- أيضاً ـ استخدم منهج التحليل المكاني من خلاله تم الربط بين النمو الحضري وآثاره الناتجة على البيئة الحضرية في المدينة ، وتم استخدام الخرائط وإضافة إلي الصور الفوتوغرافية التي تم استخدامها في الدراسة.

محتويات الدراسة:

ـ الإطار النظري للبحث .

أولا ـ مراحل النمو الحضري في مدينة بني وليد .

ـ ثانياً ـ العوامل الجغرافية المؤثرة على النمو والتوسع الحضري في مدينة بني وليد:

ثالثاـ انعكاسات النمو الحضري علي المدينة .

أولاً ـ مراحل النمو الحضري في مدينة بنى وليد

1 ـ نشـأة المـدينـة وتطـورها:

أ ـ مرحلة بنى وليد القديمة (1838م) : وهي الفترة الأولى في نشأة المدينة، وإن كانت المعلومات والبيانات المتوفرة قليلة جداً عن هذه المرحلة، حيث لا يوجد تاريخ معين يحدد تاريخ الاستيطان فيها، ففي الوقت الذى تؤكد فيه معظم الوثائق في متحف بنى وليد أنَّ أقدم المباني الحكومية في مدينة بنى وليد تم بناؤه في عهد الباشا على عشقر التركي في الفترة بين عامي 1838– 1842م، وهو قصر بني وليد، حيث تم في بداية الأمر إنشاء قاعدة عسكرية في المنطقة، ونظراً لموقعها المهم فوق المنحدرات أقام الأتراك على الجانب المرتفع للوادي القلعة التي تم توسيعها في فترات لاحقة لتصبح مركزاً لإدارة وضبط المدينة، كما هو موضح في الصورة (1)، وأن المنطقة التي كانت توجد بها القلعة أصبحت في فترات لاحقة، أي حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي منطقة مركز المدينة، وبدأت التجارة بالانتعاش خارج أسوار القلعة، وسرعان ما أصبحت مكانًا لسوق أسبوعي قرب القلعة، ثم بنيت بعض المحلات التجارية والخدمية بجانب القلعة، واستمر هذا الوضع حتى في عهد الاحتلال

الإيطالي للبلاد، وكان عدد سكان المنطقة طبقاً للإحصاء التركي سنة 1911م حوالي 16855 نسمة (1)

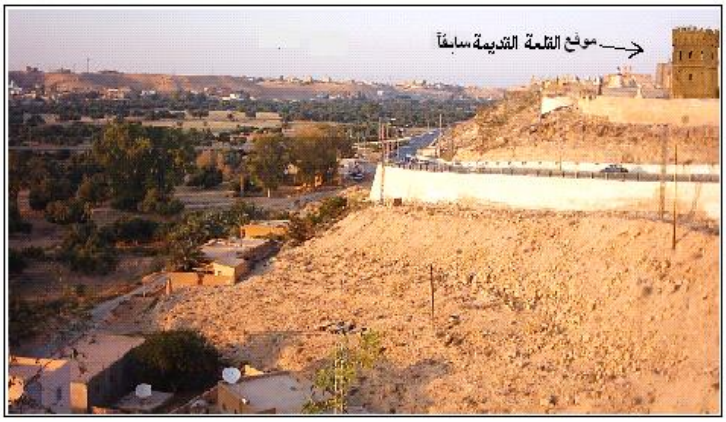

المصدر: نسخ من وثائق متحف بنى وليد البلدي.
صورة (1) توضح مبنى قلعة بنى وليد على مرتفع يطل على الوادي

وبالنسبة لأصل سكان المدينة فلهم عدة روايات- أيضا- ، إلا أنَّ أهمها مفادها أنَّ سكان المدينة هـــم عبارة عن مجموعة قبائل مبعثرة تجمعت هنا وهناك على ضفتي الوادي في شكل قرى مبعثرة ، وكانت تسمى هذه القرى بالقصور فكل قرية هي عبارة عن قبيلة، وكان السكان يعتمدون في حياتهم اليومية على عدة مهن مختلفة أهمها حرفة الرعي الرئيسية في بداية الاستقرار والاستيطان في هذه المدينة، وبالإضافة إلى التجارة، خاصة تجارة المنتجات الحيوانية، والزراعية، ومن خلال حرفة التجارة احتكّ سكان المدينة ببقية سكان ليبيا.

أما في الوقت الحاضر فقد وجد أنَّ معظم السكان اصطبغت حياتهم بالحضارة الحديثة ، ومارسوا أعمال الاستيطان إلا أنَّ المدينة احتفظت بخصوصيتها البدوية في بناء المساكن، وتخطيط بعض القرى، خاصة في بداية الاستيطان : فقد كانت البيوت متقاربة مع بعضها والأزقة، والشوارع ضيّقة، إلى جانب وجود أماكن لإيواء الحيوانات التي تسمى باللهجة المحلية (زريبـــة) داخل هذه البيوت، مما يدل على تمسك السكان بعاداتهم البدوية التي أثّرت سلباً على تنفيذ العديد من توصيات واقتراحات المخطط العمراني العام للمدينة. وما يميز مدينة بني وليد كثرة المعالم الأثرية، والمعابد القديمة، والسدود، والأضرحة والأبراج، و القصور القديمة

المنتشرة على ضفاف أوديتها، وهذا يدل على قدم الاستيطان في هذه المدينة، نتيجة لتوفر مقومات الحياة فيها، خاصة وفرة المياه، وخصوبة تربة أوديتها، بالإضافة إلى نشاط تجارة القوافل المتجهة ناحية الجنوب والعكس، وتُشـير العديد من الدراسات إلى أنَّ منطقة الدراسة شكّلت حلقة وصل مهمة بين المناطق الجنوبية والوسطى من ناحية، وبين مناطق الساحل الشمالي من ناحية أخــرى، وقد تم إنشاء مستشفى في منطقة مركز المدينة في أواخر الستينات، ومدرستين: واحدة تقع في منطقة الظهرة: وكانت تسمى بالمدرسة الجنوبية، والأخرى تقع في منطقة التلمات، وكانت تسمى بالمدرسة الشـــمالية، ومُدت فيها بعض الطرق، وإن كانت لا تتعدى منطقة مركز المدينة، وطريق معبد ذي اتجاه واحد يصل طريق الظهرة بمركز المدينة، و طريق يمر إلى منطقة الأعطيات والتلمات، وربطت بطريق معبد ذي اتجاه واحد إلى طرابلس، ولا توجد مساحات محددة، ونسب لاستخدامات الأرض المختلفة ، وأما الوضع الاجتماعي القائم حاليًا، هو أن سكان بني وليد ينقسمون إلى خمسة أقسام كبيرة، وتضم مدينة بني وليد (53) تجمعًا سكانيًا موزعة على هيئة عشائر وقبائل، ولتنتشر قرى القبائل على ضفتي الوادي على شكل خطين متوازيين يربطهما طريق دائري بمسافة 40 كم، وقد امتدت المدينة وتوسعت على جانبي وادي بني وليد، إلا أنَّ الجانب الجنوبي للوادي شهد توسعًا أكثر من الجانب الشمالي، وذلك بسبب الظروف الطبيعية، وارتفاع نسبة التركز السكاني فيه.

خريطة (1) القبائل المنتشرة حول وادي بني وليد

المصدر: عمل الباحثة بناء علي الدراسة الميدانية .

ب - مرحلة بنى وليد الحديثة (بعد عام 1968 م) : مدينة بني وليد كغيرها من المدن الليبية تمارس أنشطتها والخدمات المقدمة للسكان من خلال استخدام الأراضي وفقا لإطار خطتها والتي تتطور وتنمو مساحيًا مع نمو السكان، والخطة تأخذ أشكالًا متعددة حسبما تفرضه الظروف الطبيعية والإمكانيات المتاحة، وسيتم استعراض أهم مراحل تخطيط المدينة كالآتي:

- **مخطط عام 1968:**تم إعداد المخطط الشامل الأول لمدينة بني وليد بواسطة المعماريين المهندسين المخططين ماك جي مارشال ومكميلان لوكاس، وهذه المرحلة غطت الفترة من عام 1968- 1988، واقتصر المخطط على الجاب الجنوبي للوادي فقط حول منطقة القلعة، كما هو موضح بالخريطة (1)، ومن أهم منجزات هذا

المخطط هي إقامة المركز الإداري الأول للمدينة، وبعض المرافق البسيطة التي كانت بجوار القلعة.

ـ مخطـــط عام 1977 : هو المخطط البديل للمخطط السابق، و تســـمّى هذه الفترة بالمرحلة الثانية لتخطيط المدينة، وتشمل شمال وادي بني وليد، وتمتد هذه المنطقة على شكل حزام طولي بمحاذاة الوادي من الجهة الجنوبية يتسع في بعض الجهات، ويضيق في جهات أخرى، بحسب ما سمحت الظروف الطبيعية بذلك، حيث لم ينفذ باستثناء عمليات التطوير التي شهدتها بعض النواحي في مركز المدينة والمتعلقة بمد بعض الطرق وربطها بالمناطق المجاورة، و إنشاء بعض المؤسسات التعليمية، وكان التوسع العمراني في تلك الفترة عشوائيًا و غير منظم حول القلعة، ومركز المدينة وبعض التمركزات حول وادي بني وليد، وكانت نتائج المخطط البديل غير كاملة وتعذرت التنمية خلاله نظرًا لبعض الظروف، و التي من أهمها تلك المشاكل القبلية وخاصة المتعلقة بالأرض ذات الإرث الجماعي القبلي، وكانت فكرة التخطيط عند الأهالي في فترة السبيعينات غير مقبولة، تعني ضم مناطق مركز المدينة التجارية والعديد من العقارات الأخرى الخاصة لمناطق عامة في المدينة، لذلك دعت الحاجة إلى وجود المخطط البديل وأصبح غير صالح مع المتغيرات الجديدة في المدينة.

ـ مخطط عام 1980 ـ 2000: عام 1978م تم الاتفاق مع شركة بولسيرفس فاديكو، للقيام بسلسلة من الدراسات التخطيطية لعدة مدن ليبية، والتي كان من ضمنها مدينة بني وليد، وكان العمل قائمًا على إيجاد بدائل لتطوير المدينة، وبعد العديد من الدراسات وعمليات التقويم للدراسات المتعلقة بعمليات التطوير، تم اعتماد المخطط الشامل لبني وليد من قبل اللجنة الشعبية العامة عام 1984، حيث احتوى المخطط على تحليل للأوضاع القائمة وافتراضات للتنمية ووصف للمخطط المقترح، إلى جانب التوصيات الخاصة بالتطوير (2) ، ويشير المخطط الشامل لمنطقة الدراسة أنْ يأخذ التطوير الحضري مكانه على طول وادي بني وليد (المرحلة الثالثة)، وذلك للاستفادة من مزايا الظروف الطبيعية للمدينة، وتم التخطيط لمركز المدينة الذي يقدم مختلف الخدمات والمرافق القائمة في المدينة وغيرها.

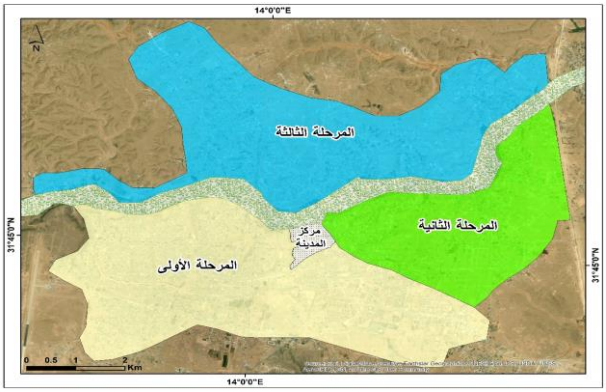

المصدر: عمل الطالبة استنادا للمخطط الشامل بني وليد . خريطة (2) مراحل النمو الحضري في مدينة بني وليد

تميزَّت هذه الفترة بتطوّر أعمال البناء والتشييد وتوسّعها بشكل كبير وفق مخطط سنة 1980م ، وتم منح القروض العقارية للمواطنين، الأمر الذي أدّى إلى امتداد المدينة، خاصة في أطرافها الجنوبية، وتعتبر منطقة الدراسة أحد أهم الأمثلة على هذا التوسع، وكنتيجة منطقية لهذا التوسع، استدعت الحاجة ظهور مخطط سنة 2000، الذي أُعيد فيه توزيع استعمالات الأراضي بما يتمشى مع سياسة الدولة، وما يتمشى مع المتطلبات التخطيطية، التي تتطلبها المدينة في خضّم هذا التوسع الذي بدأ يأخذ صفة العشوائية بشكلٍ كبيرٍ، يتبين أن مساحة الاستعمال الحضري، زادت في المدة 1980 - 2000، حيث بلغت المساحة الإضافية 6.523 كم^2 مع اختلاف توزيع استعمالات الأراضي بين المخططين، فالتوزيع في سنة 2000 يختلف عن التوزيع في سنة 1980 م، يلاحظ اتجاه سياسة الدولة بتخفيض نسبة الاستعمال السكني، قصد التقليل من الاكتظاظ السكاني في المدينة، بمقابل زيادة نسبة الاستعمالات التجارية والخدمية .

وبعد النظر إلى الواقع الفعلي لاستخدامات الأرض المختلفة، والتي لم تكن مطابقة للعديد من التوقعات والافتراضات التي خرج بها المخطط لعدة أسباب أهمها الزيادة السكانية التي فاقت توقعات المخطط بكثير، وحدوث تغير في سياسة الدولة الاقتصادية، وزيادة سكان المدينة واتساع رقعتها، وامتداد أحيائها السكنية، وظهور الأحياء ألعشوائية إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بعملية التخطيط الحضري أصبحت من بين الدوافع القوية الداعية إلى تخطيط المدينة، وإعادة تنظيمها، أي : البدء في تنفيذ مخططات الجيل الثالث (2000 - 2025).

ومن الملاحظ على المخطط الذي قامت به شركة بولسيرفس أنَّ عملية التخطيط قام بها مخططون أجانب، يصعب عليهم الإحساس بظروف البيئة المحلية، وتحويلها بالتالي إلى واقع محسوس، والتي كانت غائبة من دواعي نجاح عملية التخطيط، ووضعت تلك الدراسات كمعايير للتخطيط في ليبيا، وبالتالي كان لها نتائج سلبية في بعض الأحيان، كون تلك المعايير أجنبية، ولا تتماشى في الكثير من الأحيان مع واقع غالبية المدن الليبية، الأمر الذي أدى أو ساهم في عملية عدم الالتزام بتنفيذ العديد من توصياته، أو تعديله في مواقع أخرى ، بالإضافة إلى وجود دراسات أعدّها مكتب التخطيط العمراني، والمكتب الاستشاري للمرافق وبالتعاون مع أحد المكاتب الهندسية الأجنبية من أجل إدخال مناطق جديدة إلى المخطط العام للمدينة وتقدير استخدامات الأراضي للمدينة، وبالنسبة إلى مخططات الجيل الثالث (2000- 2025) فهي من اختصاصات مصلحة التخطيط العمراني بليبيا ، ولم يتم تنفيذها نهائياً، حيث شهدت المدينة تغيرات مجالية في النسيج القائم ، حيث أنَّ الاستخدام السكني اختلف كثيرًا عما كان عليه في السنوات السابقة، نظـــرًا لما يمتاز به هذا الاستخدام، وأيضًا التغيرات الناتجة عن التغيير في العلاقات الاجتماعية للسكان والتغيّر في المهن، ومستويات الدخل، والمعيشة، وأصبحت تتعدد الأنماط السكنية وتتداخل في منطقة الدراسة، بل حتى داخل الحي الواحد، سواء من حيث شكل المساكن، أو في تكلفة البناء، أو كثافة المباني، أو النموذج، أو المساحة ، وقد تغيرت أحياء بكاملها ، وتحولت إلى نمط آخر من المساكن، وتعدد الأنماط يعكس بوضوح المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، فالمدينة خليط بين المساكن القديمة والحديثة، والمساكن المتوسطة النوعية ذات الطابق الواحد وذات الطابقين، والمساكن الشعبية، والعمارات .

وقد مرت المدينة بعدة مراحل في تطور السكن، حيث اتسعت رقعة المدينة بشكل كبير وتعددت مظاهر بناء مساكنها، وتنوعت أشكال المساكن ومخططاتها وتركيبها الداخلي ومواد بنائها، كما تعددت طوابقها وازدادت درجة تأمينها بكافة الخدمات الأساسية وغيرها، ومكتب السجل العقاري يفيد أنَّ عدد القطع المخصصة للأغراض السكنية 14450 قطعة ضمن المخطط العام للمدينة، ليصل هدا العدد عام 2010 إلى 21117 رخصة، بالإشارة إلى تقرير مكتب التخطيط العمراني الذي أشار إلى العجز الواضح في الآونة الأخيرة وذلك لنفاذ تلك القطع المخصصة للأغراض السكنية، مما كان له الأثر الكبير في انتشار البناء خارج المخطط العام في نواحي عديدة من

المخطط للمدينة والفشل في السيطرة علي هذه الظاهرة، وعلى إثر ذلك أخذت رقعة العمران تزداد وتنمو بشكل مستمر، خاصة فيما يتعلق بالكتل السكنية، حيث نجد أنها تعدت بشكل كبير حدود المخطط، وقد أخذ التوسع العمراني ينمو بصورة تلقائية عشوائية وتزداد رقعته مع زيادة عدد السكان وزيادة طلبهم علي الأراضي، وهذا ما تسبب في انعدام التوازن الحضري في مختلف استعمالات المدينة.

ثانياً ـ العوامل الجغرافية المؤثرة على النمو والتوسع الحضري في مدينة بني وليد :

تعتبر دراسة العوامل المؤثرة على النمو والتوسع الحضري دراسة لتفاعل معقد من العلاقات والعوامل والاتجاهات التي تشهدها منطقة الدراسة، والتي تفاعلت ورسمتها البيئة الطبيعية لآلية نشاط المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، حتي ظهر أثرها واضحًا في رسم الشكل النهائي للتركيب الداخلي لها (3) ، ويعتبر تطور وسائل النقل وانتشار استخدامات الأرض في المدينة والتطور في التنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى دور الإجراءات والسياسات الحكومية كلها عوامل لها الدور الكبير في عملية التوسع والنمو الحضري للمدينة، ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

أ ـ العوامـــل الاقتصاديـة :

1 ـ النقـــل : لعامل النقل أثر كبير في عملية النمو والتوسع الحضري للمدن، فحيثما امتدت الشوارع أمتد العمران وتوسعت فعاليات السكان فوق الأرض الحضرية، ونظرًا لما لشبكة النقل من أثر مهم في أداء وظائف المدينة من خلال ربط الفعاليات المختلفة للمدينة، ونقل الحركة من مركزها إلى محيطها الخارجي وبالعكس، فالنقل يعدُّ العمود الفقري لتنمية أيّ مدينة بشكل سريع، لذا أهتمت الدولة الليبية بهذا القطاع اهتماما ملحوظًا من حيث إنشاء الطرق وتطويرها لربط المدن بالمدن المجاورة. وفي مدينة بني وليد كان النقل قبل عام 1969م شبه معدوم، يعتمد على دروب ومسارب طبيعية كان يسلكها الإنسان والحيوان، أمَّا وسائل النقل فهي الحيوانات التي يستعين بها في نقله ونقل حمولته، أمَّا الطرق التي كانت موجودة فهي عبارة عن طريق واحد لا يتجاوز عرض مترين ونصف يربط المدينة بمدينة طرابلس، فقد شهد هذا القطاع إنجازات كبيرة بالرغم من طبيعة الأرض الصعبة، حيث ثم إنجاز طرق رئيسية وفرعية داخل المدينة والتي تربط المحلات السكنية ببعضها داخل المدينة، كما تربطها بالمدن المجاورة، حيث تصل امتدادات شبكات الطرق إليها إلى مئات

الكيلومترات كمدينة ترهونة، وسرت.

بصفة عامة فالنقل في مدينة بني وليد يقتصر على النقل بالسيارات فقط، فالنقل البحري غير موجود لعدم وجود واجهة بحرية في منطقة الدراسة، حيث حدث على هذه الطرق العديد من النمو والتطور الملحوظ، فما للمدينة من موقع مهم ووسط بين المدن الليبية، لذلك ربطت المدينة بعدد من الطرق الداخلية والخارجية المهمة والتي جعلت منها حلقة وصل تربط شمال ليبيا بجنوبها وشرقها بغربها؛ وذلك لتسهيل عملية النقل والتنقل ولتحقيق عملية التنمية المكانية والصناعية وذلك بتوفير المواد الخام وتسويق المنتجات الصناعية داخل المنطقة وخارجها، وتم تخصيص ميزانية ضخمة لتطوير الطرق، خاصة في السنوات الأخيرة نظراً لتوفر الأنشطة المختلفة، و تبلغ 216 مليون دينار ليبي سنة 2000 خصص منها 214 مليون دينار ليبي لتنفيذ وصلات داخلية بالمحلات و 2 مليون دينار ليبي لصيانة ورشة ومبني المواصلات (4) ، وفيما يلي أهم الطرق التي أنشئت في المدينة.

- الطرق الداخلية (المحلية) ومن أهمها :

- طريق الظهرة : ويربط مركز المدينة بالظهرة يبلغ طوله 6 كم، وتم تنفيذه سنة 2000م ويعد من أهم المناطق التجارية في المدينة، ويتفرع منه طرق فرعية لربط المحلات السكنية بالطريق الرئيسي، وتم ربطه بطريق المطار بأربع وصلات تم إنجاز ثلاثة منها في سنة 2003، وتم استكمال الرابعة سنة 2010.

- الطريق الشمالي : ويربط الأجزاء الشمالية للوادي بمركز المدينة ويبلغ طوله 8 كم، وتم تنفيذه في سنة 1980 م ويتصل بطريق الظهرة عبر الجسر الذي يقطع الوادي.

- طريق المطار : ويمتد من مطار بني وليد حتى اشميخ ، ويبلغ طوله 6 كم وتم تنفيذه سنة 1985 م ، وتنتشر على جانبيه الأحياء السكنية وعددٌ من الورش.

- طريق أبوسدرة : ويبلغ طوله 3كم وتم تنفيذه في سنة 2000، يربط جزيرة دوران المستشفى بالطريق الرئيسي المتجه نحو زليتن.

- طريق ميمون يربط بحي الخوازم وطوله 3كم وتم تنفذه سنة 1985.

- طريق المستشفى : يربط بطريق مجمع الصناعات الصوفية بطول حوالي 2.5 كم تم تنفيذه سنة 2000، ويعتبر طريق حيوي حيث ساهم في تخفيف الضغط على مركز المدينة.

- طريق الجسر : يمتد عند مدخل المدينة الشمالي وتم تنفيذه سنة 1985، ويبلغ

طوله حوالي 500م

وتم إنشاء شبكة من الطرق الترابية تسهم في حركة المواصلات داخل المدينة منها طريق بوادي دينار وببني وليد المركز، وعدد من الطرق المعبدة الرئيسية التي تربط منطقة الدراسة بالمناطق المجاورة، وكذلك أنشئت العديد من الوصلات الجديدة منها وصلة حي الأساحقة وحي الجدارة وحي التلمات وحي الطبول، ووصلة مدرسة البرق الخاطف ووصلة مسجد غزوة بدر الكبري وغيرها من الوصلات.

و أهم الطرق الخارجية التي تربط المدينة بالمدن المجاورة هي :

- طريق بني وليد- ترهونة – طرابلس ويبلغ طوله 176كم
- طريق بني وليد – بئر دوفان- زليتن – مصراتة ويبلغ طوله حوالي 120 كم
- طريق بني وليد – اشميخ – تينيناي – نسمة – ويبلغ طوله حوالي 100 كم
- طريق بني وليد – السدادة – الطريق الساحلي – ويبلغ طوله 140 كم، وغيرها

وتعتبر شبكة الطرق من العوامل الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد وعلى الجانب الاجتماعي، وبالإضافة لها الدور الكبير في تغيير شكل المدينة خاصةً منطقة المركز، حيث كثرت وتعددت وتنوعت الاستخدامات حيث انتشرت المحلات التجارية، والورش على الواجهة الرئيسية على الطرق، ولذلك فالنقل أصبح شرطًا ضروريًا لتنمية أى مدينة، ذلك لأنَّ الرغبة في التنقل والتبادل لا يمكن تحويلها إلا بتوفير وسيلة نقل حقيقية، وتعد المركبات بأنواعها وسائل نقل مهمة لما تؤديه من خدمة هامة للإنسان في تنقله من مكان إلى آخـــــر.

2- تحسن مستوى الدخل الفردي: تعدُّ زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة المستوى المعاشي للسكان وتحسن قدرتهم الشرائية، وتتخذ العلاقة بين مستوى دخل الفرد في المدن وبين عملية النمو والتوسع الحضري نواحي عديدة (5) ، حيث كان متوسط الدخل الفردي للسكان في منطقة الدراسة في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي بسيطًا لا يتعدى العشر دينارًا شهرياً، فكانت الأنشطة الاقتصادية تعتمد على مزاولة السكان لبعض الحرف والنشاطات الصناعية البدائية (حياكة الملابس، الرعي، الزراعة) وهذا ما انعكس على مساكن السكان، فكانوا يسكنون في بيوت قديمة و مزدحمة بنيت من الطين و الأخشاب، إلا أنَّ الحالة تغيرت في السبعينات بعد التحسن العام الذي شهدته الدولة وما تبعه من ارتفاع المستوى المعيشي للسكان، وازدياد الرغبة لديهم في تشييد وبناء وحدات سكنية حديثة، خاصة بعد التطور الاقتصادي

الذي شهدته ليبيا بعد اكتشاف النفط واستثماره وتوظيف عائداته في خدمة برامج التنمية الشاملة، وصاحب ذلك تحسُّن في مستوى الخدمات الصحية وتطور وسائل النقل التي تربط المدينة بالريف والمدن المجاورة مما ساعد على النزوح من الريف و المناطق المجاورة إلى مدينة بني وليد بسبب توفر فرص العمل وللقرب من الخدمات المختلفة في المدينة، وصاحب ذلك زيادة سكانية ساهمت في زيادة النمو العمراني الكبير.

3- تطور النشاط الصناعـــــي : تعتبر الصناعة من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد، وبالإضافة إلى أنَّ لها تأثيرًا واضحًا على نمو المدن وتوسعها، حيث شهدت مدينة بني وليد نهضة عمرانية سريعة رافقها تطور سريع في الخدمات بجميع أنواعها، ونمو وتطور الصناعات بها، ومن بينها صناعات مواد البناء الأمر الذي ساهم في نموها وتوطنها بالمدينة توفر المواد الخام، كما ساعد علي انتشار مصانع البلاط والرخام، وكذلك صناعة الأعلاف، وورش الحدادة والخراطة، وصناعة الألمونيوم وصناعة الطلاء والصناعات اللدائينية والبلاستيكية وغيرها، وبالإضافة إلي العديد من المصانع المنتشرة في المدينة أهمها:

- مجمع الصناعات الصوفيـــــة : هذا المجمع تابع للشركة العامة للغزل والنسيج عام 1983م، ويقع جنوب شرق المدينة، وبلغت تكاليف هذا المجمع 40 مليون دينار ليبي، ويتكون من مجموعة من المصانع المتكاملة وهي: مصنع الغزل، ومصنع السجاد المنسوج ومصنع السجاد غير المنسوج، ومصنع السجاد المضغوط، ومصنع التريكو، ومصنع الملا حف ومفارش الأســـرة، حيث أسهم المصنع بصورة كبيرة في التنمية الصناعية للمدينة.

- مجمع الصناعات الهندسية: وهو عبارة عن مجموعة من الورش الصناعية المتكاملة، وفي الفترة الأخيرة تم فصل هذه الورش لتصبح مصانع مستقلة عن بعضها، وهذه المصانع هي مصنع الغسالات المنزلية، مصنع اسطوانات الغاز.

- مصنع الأحذية : بدأ الانتاج بالمصنع سنة 1991، وبطاقة انتاجية تقدر 112.500 زوج من الأحذية سنويًا لمختلف الأعمار والأنواع، ويعمل على تسويق منتجاته إلى الجمعيات والتشاركيات.

- مصنع الملابس الداخلية و الرياضية : تم إنشاء هذا المصنع في عام 1994م، وبالإضافة إلى مصنع البدل العربية، وقد تم تأسيسه عام 1983م، وبالإضافة إلى عدد

من المصانع الأخرى بالمدينة منها مصانع للألمونيوم ومصانع الرخام والطلاء ومواد التنظيف، كذلك عددٍ من منشآت لطحن الحبوب والصناعات الغذائية ومعاصر الزيتون وغيرها، وكما تضم منطقة الدراسة عددًا كبيرًا من الورش، منها ورش النجارة وورش تصليح المركبات الآلية وورش الحدادة والخراطة، ومع تطور الصناعة زاد الانتاج كما زاد الطلب على المنتجات، وظهرت الحاجة إلى تحسين وتطوير وسائل النقل لأجل ضمان إيصال المصنوعات إلى الأسواق البعيدة، كما ساعد على توفير فرص عمل للسكان.

ب ـ العوامل الاجتماعيـــــة: للعوامل الاجتماعية في ليبيا دورٌ كبيرٌ في إعاقة التوسع الحضري لأجل الصالح العام، وتنفيذ مشاريع المنفعة العامة، وذلك لأنَّ المجتمع الليبي مجتمع عشائري تتميز الأسر فيه بالترابط الاجتماعي في نطاق العشيرة أو القبيلة المنتمية لها، مما لذلك دور كبير في إعاقة نزع الأراضي لأجل الصالح العام وعرقلة المشاريع التنموية في الدولة، حيث تؤثر العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع في الاحتياجات الخدمية للسكان، حيث لا تزال الروح القبلية تعكس الصلة بين السكان، وهذا ما نجده من خلال تقارب المنازل من بعضها وتكتلها، حيث تلعب القبلية دورًا كبيرًا في منطقة الدراسة في تحديد التوزيع الجغرافي للمنشآت المختلفة، حيث يفضل الأفراد السكن بجوار أقربائهم لما له في نظرهم من مزايا عديدة، وإن كانت في بعض الأحيان هذه المساكن قديمة أو غير لائقة أو غير صحية، لأنهم يشعرون تحت مظلة القبيلة بالحماية والتكافل والأمان ودفء التركيبة الاجتماعية التي ينتمون إليها، وشعورهم بالمحافظة على ممتلكاتهم أثناء غيابهم (6) حيث وجد أن القبلية لها دور كبير جدًا في توزيع الأراضي وتوزيع الوحدات السكنية الجديدة عام 2011 م، نتيجة سوء الأوضاع الأمنية في البلاد، فقد تم توزيعها توزيع قبلي. وتضم مدينة بني وليد (53) تجمعاً سكانيًا موزعة على هيئة عشائر أو قبائل منتشرة على ضفتي وادي بنى وليد، وتقسم اجتماعيا إلى خمسة أقسام هي : قسم السعدات، ويضم 11 قبيلة ، قسم الجماملة ويضم 10 قبائل، قسم السبائع ويضم 11 قبيلة ، قسم الفلادنة ويضم 10 قبائل، قسم للموطيين (*) ويضم 11 قبيلة، مقسمة إلى حوالي 15 محلة عمرانية موزعة في المدينة.

وقد امتزج السكان بعلاقة من النسب والمصاهرة، وسادت عادات وتقاليد حددت كثيرًا من تطـــور المجتمع في بني وليد؛ ولكن هذه العادات والتقاليد أخذت بالتراجع

والاضمحلال نتيجة لارتفاع المستوي العلمي والثقافي للسكان.

ج ـ السياسات الحكومية: أسهمت السياسات الحكومية وبطرق شتي في النهوض بعملية التوسع و النمو الحضري للمراكز الحضرية في المدينة ، فقد كان للتسهيلات المالية والقروض العقارية التي قدمتها الدولة لشرائح مختلفة في المجتمع دورٌ كبيرٌ في تطور الاستخدامات المختلفة في المدينة ، حيث قامت الدولة عن طريق مؤسساتها ودوائرها ذات العلاقة برسم وتوجيه التوسع والنمو الحضري للمدينة، وعبر مراحل توسعها باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تسهم في دعم عملية النمو الحضري للمدينة ، فقد مرت بني وليد منذ نشأتها بعدة مراحل تاريخية مهمة ، وأُعدت لتطويرها العمراني عدة خطط، وكان أول هذه المخططات سنة 1968 م مع بداية أول خطة إنمائية اقتصادية للبلاد، حيث تم إعداد مخططات حضارية للمدن والقرى الليبية، وغطت هذه الخطة الفترة الممتدة من 1968م – 1988م ،وكانت الجهود المطروحة في تلك الفترة تتركز على نوعين من المخططات، الأول مخططات متكاملة للمدن الكبرى، وسميت بالمخططات الشاملة، ومخططات تخص تجمعات صغير تمثَّل مراكز خدمات محلية، وهي عبارة عن خطوط تنظيم الطرق، وتحديد استعمالات الأراضي، وفصل المناطق السكنية عن الأنشطة الأخرى وسميت هذه بالمخططات العامة (7)

وبالنسبة إلى مراحل التطور العمراني للمدينة فتعد فترة التسعينات من أكثر الفترات التي شهدت فيها المدينة نموًا عمرانيًا، وتطورًا كبيرًا في المباني السكنية والإدارية، خاصةً منطقة مركز المدينة، والمنطقة الممتدة على طول طريق الظهرة الرئيسي، حيث كثرت وتعددت وتنوعت استخدامات الأراضي فيها، وكانت يصبغ عليها الاستخدام السكني فقط، نجدها في هذه الفترة متداخلة الاستخدامات كما هو الحال في منطقة مركز المدينة، حيث زحفت الاستخدامات التجارية، والصحية، والتعليمية.. إلخ على الاستخدامات السكنية. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي في هذه المنطقة ارتفاعًا كبيرًا، وتم تغيير العديد من المساكن إلى محلات تجارية، أو إلى عيادات، أو إلى مدارس، أو ورش مختلفة، واتخذت الدولة عدة إجراءات كان لها الدور الكبير في تغيير شكل المدينة ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- ارتفاع عدد القروض السكنية الممنوحة للمواطنين من المصارف.

- توفر الأيدي العاملة الرخيصة، حيث شهدت هذه الفترة قدوم أعداد كبيرة من العمال والباحثين عن عمل من الدول المجاورة .
- ازدهار التجارة في المدينة و الذي بدوره أدى إلى تحسن في مستوى المعيشة.
- ارتفاع عدد السكان وحدوث تغير في العادات الاجتماعية في المنطقة، حيث أصبحت كل أسرة تحتاج إلى مسكن خاص بها.
- التركيب العمراني لمباني المدينة الذي يعوق التوسع الرأسي للمدينة ويسمح بالتوسع الأفقي.

ـ ثالثاً ـ أهم الانعكاسات السلبية للنمو الحضري علي المدينة :

1- احتـــلال الوظيفة التجارية والإدارية مكان الوظيفة السكنية: حيث زحفت الاستخدامات التجارية والصحية والتعليمية... إلخ على الاستخدامات السكنية ، وتم تغيير العديد من المساكن إلى محلات تجارية أو إلى عيادات، أو إلى مدارس، أو ورش مختلفة ، وبالإضافة إلي التداخلات الواضحة في استخدام الأرض من قبل السكان يظهر بوضوح خاصة في مركز المدينة ، حيث لوحظ انتشار مشكلات التلوث البيئي بجميع أنواعه ، وخاصة التلوث البصري بشكل واضح في أحياء سكنية عن غيرها بالنسبة للمدينة ، خاصة تلك المحلات التي تتميز بارتفاع نسبة السكان فيها ، كما هو الحال في محلة الظهرة، ومحلة البلدية، ومحلة الثنية البيضاء ففي محلة البلدية تعدُّ من أكثر المحلات التي يظهر بها أنماط التلوث البصري بشل كبير وذلك لكونها من أكثر المحلات السكنية بالمدينة ، نظرًا لموقعها في مركز المدينة، حيث القلب التجاري وانتشار الاستخدام التعليمي والصناعي بها، وتلي محلة البلدية على التوالي محلة الثنية البيضاء ثم محلة الظهرة، حيث تشهد هذه المحلات السكنية بالمدينة نموًا عمرانيا يصاحبه نمو سكاني وانتشار واضح للمنشآت التجارية المختلفة ، فكل هدا يؤكد على وجود علاقة طردية بين الشوارع التجارية و التلوث البصري في المدينة ، وتجدر الإشارة إلى أنَّ التوسع العشوائي للمنشآت الصناعية والأحياء السكنية أدى إلى خلق توسع عمراني متداخل ومتلاحم تلاحمًا كبيرًا أدى إلى إحداث آثار سلبية على منطقة الدراسة، حيث وجد انتشار عدد كبير من ورش التصليح والصيانة على الطرق التي تساهم مساهمة كبيرة في تلوث للبيئة بسبب رمي المخلفات الصناعية بالقرب من الطرق وتكدسها أمام المنشآت والمنازل ،و بالإضافة إلي استخدام السيارات الصناعية بالقرب من الطرق وتكدسها أمام المنشآت والمنازل ،و بالإضافة إلي استخدام

السيارات المكشوفة، وأيضًا اتباع أساليب بدائية في حفظ وجمع النفايات ساعد على زيادة تفاقم مشكلة التلوث البيئي بالمدينة ، و قلة الإمكانيات المتوفرة للمؤسسات التي تعنى بحماية البيئة مما يدل على عدم وجود خطة فعالة وواضحة لحماية البيئة ، وضيق الشوارع وعدم وجود مساحات للترويح والترفيه ضاعف من مشكلة التلوث المدينة .

2- انخفاض الوعي البيئي لذى الســـكان : وعدم اهتمامهم بالنواحي الجمالية للمدينة ، و إلمامهم بالأساليب الحديثة للحفاظ علي بيئتهم يظهر واضحاً، حيث وجد الكثير من التجاوزات والاعتداءات على المُخطط العام للمدينة بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان وملكية الأرض القبلية، أدي الي نتشار مشاكل التلوث بأنواعه في المدينة ، وبالإضافة إلي اختلاف أذواقهم ومعرفتهم و اختلاف أذواقهم في اختيار تصاميم مساكنهم، وكذلك الألوان التي تطلى بها واجهات المساكن أو المحال التجارية ، خاصة التي تطل منها على الشوارع الرئيسة أو الداخلية ، له دور كبير في انتشار التلوث البصري و الإحساس به .

3- التوسع العمراني ينمو بصورة تلقائية : عشوائية وتزداد رقعته مع زيادة عدد السكان وزيادة طلبهم علي الأراضي، وهذا ما تسبب في انعدام التوازن الحضري في مختلف استعمالات المدينة ، وبدأت تظهر المناطق العشوائية والتي تعتبر امتدادات عمرانية غير مخططة تمتد في أطراف المدينة، وهذه الامتدادات عبارة عن مساكن جديدة في إنشائها، وتزحف على الأراضي الغير مخططة، حيث تعود ملكية أغلبها إلى الإرث القبلي ، وتفتقر هذه المساكن للمتطلبات الأساسية للسكن، حيث تكون شوارع مثل هذه التقسيمات تكون ضيقة ويصعب سير وسائل النقل فيها، كما تفتقر للخدمات والمرافق الأساسية، وكثيراً ما تقوم الجهات المسئولة بتحرير محاضر مخالفات لهذه التقسيمات والمباني المقامة عليها لمخالفتها، وغالباً ما تحكم بالإزالة لهده المنشآت العشوائية، ولكن نظرًا للأوضاع الحالية للبلاد توقفت أحكام الإزالة، إضافة إلى عدم تطبيق القوانين لمحاسبة التعديات التي تحدث في المدينة .

4- عدم استيعاب المخطط العام للمدينة المزيد من المنشآت العمرانية : وعدم وجود مخطط بديل لحل الأزمة مع الزيادة السكانية والنمو العمراني الكبير، وتوقف الجهات المختصة خاصة في السنوات الأخيرة دون وضع حل للنمو العشوائي في المدينة، ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ أنَّ المناطق الرئيسية للنمو العشوائي في المدينة

تتركز بالقرب من المناطق المجاورة للمخطط العام للمدينة، خاصة تلك في المحلات التي تتميز بارتفاع نسبة السكان فيها كما هو الحال محلة الظهرة، ومحلة البلدية، ومحلة الثنية البيضاء وتتمثل المناطق العشوائية في التجمعات السكنية جهة الغرب وعلى امتداد حوالـــي 6 كم من مركز المدينة ، وبالقرب من المطار في الجهة المحاذية للمخطط العام للمدينة، حيث استعان الأهالي بمكتب هندسي محلي لتنظيم تلك القطع وتخطيطها للسكن فقط ، دون مراعاة المتطلبات الأخـــرى من شوارع واسعة أو مد البني التحتية ومناطق خضراء وغيرها، إضافة إلى النمـــو العشوائي في مركز المدينة يظهر واضحًا، والمتمثل في المباني التي استخدمت كمحلات تجارية تجاوزاً، وكذلك المنشآت المقامة على جانب الطريق، حيث يتبين الاعتداء على الرصيف وعلى المناطق المخصصة لمد البنى التحتية والمرافق الأخرى، دون تخطيط مسبق، و جهة الشمال الشرقي لمركز المدينة وعلى بعد حوالي 5 كم مروراً بالطريق العام تبدأ المناطق العشوائية بمحاذاة المخطط العام، وأيضا التجمعات السكنية في الجزء الجنوبي الشرقي للمخطط العام بالقرب من الحي الصناعي.

5- نقص المساحات الخضراء و العمومية وعدم تهيئتها والتي لها أهمية كبيرة في تشكيل البيئة الحضرية داخل المخطط ، فمنطقة الدراسة تعاني من قلة هذه المساحات بسبب عدم اهتمام المخططين من الأساس في إبرازها ، وتم مشكلة الزحف الحضري علي الاحزمة الخضراء ، بالنسبة للمدينة لا توجد أي مساحات خضراء تعتبر كمتنفس داخل محلاتهم السكنية .

6- القصور في تكامل شبكات الطرق و التي أترث علي حركة المرور خاصة امام و الجهات الإدارية و الأسواق المحلات التجارية ، و بالإضافة الي سوء رصف الطرق و تبليط الأرصفة ،و عدم وجود مواقف للمركبات الخاصة او العامة ، ودلك بسبب التقصير من الجهات المختصة ،و- أيضا - الانتشار العشوائي لمكبات القمامة وسط الشوارع و الطرقات سواء من مخلفات المحال التجارية او مخلفات المساكن ، وأما بالنسبة للسكان الذين يقطنون بالدواخل بعيدا عن مركز المدينة، حيث إنَّ الطرق الفرعية الترابية بعدة محلات سكنية بالمدينة لا تصلها خدمات نقل القمامة مما يضطر السكان إلى اتباع طرق أخرى للتخلص من النفايات الصلبة عن طريق إلقاء النفايات بالقرب من منازلهم أو بمسافة ليست ببعيدة عن منازلهم أو إلى جانب سور مدرسة أو أرض مفتوحة بالقرب من منازلهم، أو على الطرقات العامة بالمدينة، والبعض منهم

يتبع طريقة الحرق حيث يقوم السكان بحرق أكوام القمامة بشكلٍ لأسبوعي، بعد أنْ وجدوا النفايات قد تكاثرت بشدة، فعمليات الحرق بعد أسبوع أو أكثر تساعد على تلوث الهواء وتلوث التربة، فكل هذا يذل على قلة الوعي البيئي للسكان.

صورة (3) الانتشار العشوائي لصناديق القمامة

ـ النتائج و التوصيات :

من خلال عرضنا لواقع النمو الحضري و انعكاساته علي النسيج الحضري للمدينة ، والتي أعطت صورة غير لائقة له ضمن المجال الحضري و التي كان من أهم أسبابها النمو السكاني المتزايد .

1- وجود تداخل وظيفي بالمدينة ،و زحف المباني السكنية و التجارية علي جوانب الطرقات و زحف المحلات التجارية علي الاحياء السكنية من ناحية أخري .

2- تنوعت مظاهر التلوث بمنطقة الدراسة لتشمل كل مكونات المدينة في نسيجها الحضري و خاصة الكتل البنائية التي نمت معظمها بشكل غير قانوني سواء بالامتداد الرأسي أو الافقي زاحفة علي الأراضي و الساحات الخضراء .

3- تفتقر معظم الاحياء السكنية إلى الخدمات الأساسية من كهرباء و مياه وعدم وجود شبكة صرف صحي و انعدام الصيانة الدورية مما يؤدي الي ظهور المستنقعات لآسنة وسط بعض الطرق و شوارع المدينة .

4- نمو المناطق العشوائية داخل الاحياء السكنية ، وبالإضافة إلي الانتشار العشوائي للمحال التجارية ، و ما يسببه من تشويه للمظهر العام الدي اختلطت به استعمالات

الأرض بين سكني و تجاري و خدمي .

5- السكان في مدينة بني وليد عموما لا يكترثون الي الجوانب الجمالية للمدينة ، ويظهر ذلك بوضوح في الممارسات السلبية الواضحة للبيئة .

6- قلة وجود المساحات الخضـــراء وسط المدينة كأماكن للتنزه و ملاعب أطفال .....الخ

7- الحالة الإنشائية الرديئة لبعض الطرق بالمدينة وما تسببه من مشكلات داخل المدينة.

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1- وضع حماية البيئة كهدف رئيسي في عمليات التخطيط واعتبارها العنصر الأهم في تنفيذ كافة المشاريع التخطيطية العمرانية، وكذلك لابد أن تكون عمليات التخطيط مبنية على أسس علمية، وأن تكون مرنة لمقابلة التغييرات التي تستجد خلال الفترة الزمنية المقررة لتنفيذ المخطط

2- إعادة النظر في المخطط الشامل لمدينة بني وليد من حيث مدي علاقة كل استعمال بآخر وخاصة المواقع السكنية وملاءمتها للاستعمالات المجاورة وارتباطها بها والمشكلات العمرانية والبيئية التي تظهر نتيجة للاختلال في توزيع هذه الاستعمالات.

3- دور الجهات المعنية في القضاء علي ظاهرة التلوث البصري و تكمن في تحديد نمط المباني ، ونوع المواد المستخدمة ويتم دلك بطرق مدروسة .

4- تفعيل الوعي بالبيئة لدي السكان و المحافظة علي مكوناتها.

5- التنبيه لأهمية الساحات الخضراء والنباتات و دورها في تحسين البيئة بالمدينة .

6- توفير الحدائق و المنتزهات و تخصيص مساحات حرة كأماكن للتنزه و ملاعب للأطفال .

الـهوامـــــــــــش :

1- خليفة التليسي، حركة الجهاد الليبي ، دار العربية للكتاب، الطبعة الاولى، 1971. صـ33,32).
2- وزارة التخطيط، 1980، ص44
3- مسلم كاظم حميد الشمري، التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسة في محافظة ديالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2006. ، ص: 75.
4- وزارة التخطيط فرع بني وليد، 2002، ص49
5- مسلم كاظم حميد، 2006، ص63)
6- فاطمة حسن احمودة، دور ملكية الأرض في تنفيذ المخططات الحضرية في مدينة مصراتة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 2014.ص 358.
7- أبوبكر محمد الشاوش، تجربة الجماهيرية العظمى في استعمال معايير التخطيط مؤتمر المعايير التخطيطية، طرابلس، ليبيا،2001 م.، ص 3 .

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعانت بها الباحثة

ـ سعد خليل القزيري ، الجيل الثالث ومستقبل مدن ليبيا ، مجلة العمران ، العدد الثامن ، 2009.
ـ عبد الله محمد النقراط ، المفيد في منهجية البحث و القضاء علي الظواهر السلبية في البحث العلمي ،2012 .
ـ المذكرة التوضيحية لقانون التخطيط العمراني، ليبيا، مصلحة التخطيط العمراني، سنة 2001، 2002 م
ـ المذكرة التوضيحية لقانون التخطيط العمراني، ليبيا ، مصلحة التخطيط العمراني ، سنة 2001- 2002ف
ـ وزارة النقل و المواصلات ، بني وليد ، 2002- 2003 مكتب المرور والتراخيص، بني وليد، 2010.